# (١)
# سباق التخلف بين المجتمع والاقتصاد القومى

كلمة (التنمية) كانت ولا تزال فى عداد الغيبيات التى لا يمكن تجسيدها إلا عن طريق الشواهد والقرائن والمقارنات والمفارقات.. فالكلمة ليس لها مفهوم ملموس كما أنها ليست مضمونا واضح المعالم والتركيب.. فهى لا تعكس إلا مفهوما عاما تتعدد إطاراته وتختلف حوله النزعات والاهتمامات حسب اختلاف الرؤية واختلاف الإمكانات.

ورغم كثرة الاجتهادات من جانب المجتهدين أو ربما نظرا لكثرة هذه الاجتهادات من جانب كل المجتهدين فإنه لم يتبلور لكلمة التنمية تعريف موحد ولعلّ هذا من حسن الحظ فهذا الفشل هو خير ضمان ألاّ يتحوصل معنى الكلمة ويتقوقع فى نطاق لا يمكن إلا أن يكون ضيقا مهما اتسع.

فالتنمية مفهوم كلما أفسحنا أمامه مجال الاجتهاد كلما كان ذلك أدعى إلى مزيد من الشمول والوضوح بعد الإلمام المتزايد بمقتضيات

التنمية ومكوناتها استنادا إلى الهياكل ذات الصور المتعددة في المجتمع الواحد وتعزيزا لهذه الهياكل وإحياء لما يكون قد اندثر فيها طالما ثبتت الحاجة إليها من جديد.

وقد حرص المفكرون والمؤلفون في موضوع التنمية بالفعل على أن يفسحوا المجال أمام الاجتهادات حول مفهوم التنمية لكي ينمو ويتسع ويزداد شمولا، وظلت الاجتهادات يأخذ بعضها بخناق بعض حتى أصبح لزاما علينا وضع الفواصل (الوهمية) بين الجوانب التي أمكن تمييزها في موضوع التنمية وذلك تيسيرا على الدارسين للتخصص في جوانب محددة منها وكان ذلك بمثابة اعترافٍ بالعجز عن التخصص في كل جوانب التنمية وربما كان الأمل معقودا أن يسفر تجميع هذه التخصصات المتوازنة والمتقاطعة عن خلق نوع من التكامل يضمن عدم إغفال عنصر الشمول المستهدف في عملية التنمية.

ولعل أقصى ما توصل إليه المفكرون في موضوع التنمية، أن للتنمية جوانبها الاقتصادية وجوانبها الاجتماعية. وقد حمل الاقتصاديون موضوع التنمية على أعناقهم فكان لهم فضل المبادرة والتفكير في فتح مغاليقه بما يتيسر لهم من بيانات وأساليب.. أما الجوانب الاجتماعية فقد بقيت موضع تفكير المفكرين يتناولها الكثيرون منهم ولكن ليس بمثل ما تيسر للاقتصاديين من جرأة في تناولهم للجوانب الاقتصادية التي هم متخصصون فيها.

ولسنا فى مجال تغليب جانب الاقتصاديين على جانب الاجتماعيين فى بحث موضوع التنمية كما أننا لا نريد بالضرورة أن ننتحل الأعذار لما يمكن أن يقال عن عدم وضوح الإسهام الفعال لعلماء الاجتماع فى هذا الموضوع. إذ الواقع أن أى محاولة من جانب هؤلاء العلماء للبحث فى هذا الموضوع تكتنفه بعض المشاكل وهى مشاكل يثيرها فى معظم الأحوال علماء الاجتماع ويطرحونها على الاقتصاديين للمناقشة ويكفينا أن نذكر فى هذا الصدد مشكلتين أساسيتين:

**المشكلة الأولى:**

تتلخص فى أنه ليس من السهل فى واقع الأمر وضع حد فاصل بين ما يمكن أن يسمى جانبا اجتماعيا للتنمية وما يمكن أن يسمى جانبا اقتصاديا للتنمية كجانبين متناظرين. وحتى إذا كانت هناك إجراءات اقتصادية تناظرها إجراءات اجتماعية فى عملية التنمية فإن وجود هذه الإجراءات وتناظرها لا ينفى عن التنمية أن هدفها الأساسى - هو فى الواقع - هدف اجتماعى بطبيعته ألا وهو تحقيق المزيد من رفاهية البشر.

ومن هنا.. قد لا يبدو غريبا أن يذهب البعض إلى القول بأن الإجراءات الاقتصادية التى تتخذ لتحقيق التنمية إن هى فى الواقع إلا إجراءات وسيطة لتحقيق هدف اجتماعى بحت.

إلا أنه يجب ألاَّ يغيب عن البال فى غمرة حماسنا لهذه الفكرة أن من بين الإجراءات الاقتصادية البحتة ومن بين أهدافها الاقتصادية البحتة ما قد لا يترتب عليها بالضرورة تحقيق هدف اجتماعى إذا لم يصاحبه إجراء اجتماعى واضح ومحدد.

فزيادة الإنتاج مثلا هدف اقتصادى قد لا تتحقق بالضرورة بمقتضاه زيادة فى الرفاهية حتى ولو كان تزايد الإنتاج أسرع من تزايد السكان، إذ يجب لكى يتم هذا أن يصاحب هذا الإجراء الاقتصادى البحت، إجراء اجتماعى مناظر يحرص فيه المشرّع على حسن توزيع الدخل (بعد زيادته).

وهناك أمثلة أخرى كثيرة على أنواع الإجراءات الاقتصادية البحتة التى قد لا تتمخض عن تحقيق أهداف اجتماعية ما لم تصاحبها إجراءات اجتماعية متعمدة. فموازنة الميزان التجارى أحد الأمثلة وموازنة ميزان المدفوعات مثال آخر، والعمل على زيادة حصيلة النقد الأجنبى مثال ثالث، وإبرام اتفاقات الدفع وزيادة عرض السلع وزيادة الأجور.. إلخ. كلها أمثلة لا تتحقق من ورائها أهداف اجتماعيةً إلا إذا صاحبتها إجراءات اجتماعية مقصودة ومتعمدة.

يقابل هذا أمثلة أخرى من الأهداف الاجتماعية البحتة التى يلزم لبلوغها أو تحقيقها إجراءات اقتصادية موازية كبناء المستشفيات

وعلاج المرضى وبناء المدارس لتعليم النشء وإرساء قواعد الترابط العائلى واستتباب الأمن.. الخ.

كما أن هناك مجموعة ثالثة من الأهداف التى قد تصطبغ منذ البداية بالصبغتين الاقتصادية والاجتماعية معا. فالتعليم دون مرحلة معينة قد تغلب عليه الصبغة الاجتماعية وإن راودتنا فيه أهداف اقتصادية فى الأجل الطويل كما أن التعليم فى المراحل المتقدمة تغلب عليه الصبغة الاقتصادية دون أن تسقط عنه الصبغة الاجتماعية التى قد تتحقق عن طريقه مستقبلا فى شكل مزيد من الثقافة والرفاهية وترشيد السلوك فى العائلة وفى المجتمع على وجه العموم. ولكن التعليم ليس إلا مثالا واحدا من الأمثلة التى يمكن أن تصطبغ بالصبغتين الاجتماعية والاقتصادية معا فهناك أمثلة أخرى كرفع المستوى الصحى وتنظيم الأسرة والحد من تعدد الزوجات.. الخ.

مثل هذا الامتزاج فى شتى صوره يتعذر معه الالتزام بالفصل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية للتنمية فى إطارها التفكيرى العام، على اعتبار أن التنمية عملية يلتحم فيها الجانبان الاقتصادى والاجتماعى، ومن هنا جاءت التسمية باللغة الإنجليزية Socixo – Economic وهى تسمية مهما حرصنا على الأمانة والدقة فى تعريبها فإن الترجمة العربية لن تدل بالدقة الكافية على مضمونها الأجنبى.

**أما المشكلة الثانية**

فتتلخص فى أن كثيرا من الألفاظ التى تستخدم فى مناقشة مشاكل التنمية ليس لها مدلول اقتصادى واضح محدد. فعملية التنمية تنطوى - رضينا أم أبينا - على نوايا للتغير.. ومثل هذه المصطلحات (النوايا والتغيير) لا تتسع لها قواميس الاقتصاديين وإن كانت قواميسهم ملأى بمصطلحات أخرى. شبيهة بها مثل الميول والاتجاهات والسلوك وهى مصطلحات لا تمت - أو ربما لم تمتّ بعد إلى الاقتصاد - بصلة وتقع بطبيعتها خارج إطار الموسوعة الاقتصادية. بل يذهب البعض إلى القول بأن صدر العديد من الاقتصاديين قد لا تتسع للتدقيق فى مدلولات مثل هذه التغييرات أو التفكير فى انعكاساتها على الغير فى كل القطاعات الاقتصادية وعند كل شرائح المجتمع مما يستدعى بالضرورة إسهام العديد ممن هم أرحب صدرا من الاقتصاديين للسعى وراء هذه المتاهات اللفظية بالتقنين والترشيد.

ويزيدون على ذلك أن كلمة التغيير فى حد ذاتها تستثير النفس البشرية وتثير فيها مشاعر لا علاقة لها بالاقتصاد إلا أنها مشاعر نفسانية اجتماعية فالنفس لا تستطيع أن تقف من كلمة التغيير موقف الحياد إذ إن كلمة التغيير ذاتها قد تثير فى النفس نوعا من الاشمئزاز عند البعض.. وقد تدعو إلى التأهب والاحتياط عند البعض الآخر مما يستوجب عند علماء النفس مثلا تحاشيها واستبدالها بتعبيرات تكون أخف على النفس وأكثر قبولا عند الناس.

من هذا نرى أنه لابد من أن نساند الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية فى دعم معانى المصطلحات اللفظية المتداولة فى كل منهما بحيث لا تتفكك أو تتفسخ دلالاتها المتوخاة.

ولعل فى هذا التداخل بين الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية ما يجعلنا نفكر فيما إذا كان الاقتصاد القومى والمجتمع وجهين لنفس العملة.

فإن هذا التداخل لا يكاد يعوق الكتاب والمفكرين عن أن يتحدثوا عن المجتمع وعن الاقتصاد القومى فى آن واحد معا دون أن يثير ذلك فى الأذهان أى خلط بين ما يمكن أن يمثله مصطلح من المصطلحين ودون أن نعتبر كلا منهما كيانا قائما بذاته وإن لم يكن أحدهما منفصلا عن الآخر باعتبار أنهما وجهان مختلفان لنفس الصورة.

فالمجتمع والاقتصاد القومى أشبه بمسرحين مختلفين وإن كان الممثلون فيهما معا هم نفس الممثلين فالممثل الواحد يلعب دورين علما بأن دوره على خشبة أحد المسرحين يختلف عن دوره على خشبة المسرح الآخر. كما أن المناظر التى نراها على مسرح المجتمع تختلف عن تلك التى يمكن أن نشاهدها على مسرح الاقتصاد القومى. ولسنا فى حاجة إلى أن نفسد هذا العرض المبسط فنؤكد تداخل المسرحين بمعنى أن أحدهما جزء من الآخر لأن هذا التأكيد قد يفرض علينا أن نحدد أيهما هو الجزء وأيهما هو الكل وهذا أمر ليس باليسير.

فعلماء الاجتماع مثلا لا يجدون صعوبة في أن يعتبروا المجتمع أعرض مساحة وأوسع مضمونا من الاقتصاد القومي الذى يعتبرونه جزءًا من المجتمع ذلك لأن علم الاجتماع عندهم هو علم دراسة حياة المجموعات الكبيرة والصغيرة وهو أيضا علم دراسة العلاقات الاجتماعية شكلا ومضمونا التى هى فى نظرهم أساس نسيج المجتمع ومن هنا ينظرون إلى الاقتصاد القومي على أنه واحد من الهياكل الاجتماعية المختلفة حيث يتولى الناس داخل هذا الهيكل القيام بمهام الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك.. فقط. ولأن الاقتصاد القومى يتولى القيام بوظائف علم الاقتصاد فقط.. فإن هذا الاقتصاد القومى فى نظر أهل الاجتماع لا يعدو أن يكون جزءًا من النظام الاجتماعى فى مجموعة.. وكذلك فإن السلوك الاقتصادى والتصرفات الاقتصادية فى نظرهم ليست إلا واحدة من أنواع عديدة من السلوكيات والتصرفات الاجتماعية الأخرى المختلفة.

وبديهى أن رجال الاقتصاد وعلماءه لا يقبلون هذه النظرة.. وليس موقفهم هذا بمستغرب إذ أنه لو التقت نظرة هؤلاء مع نظرة أولئك ولو تم الرضى بينهما كل منهما عن الآخر تماما.. لاندمجا..

إلا أن التمييز بين المجتمع والاقتصاد القومى فى ضوء ما سبق ذكره ليس فى الواقع تمييزا حادًا فاصلا وقد لا يكون بالضرورة تمييزا مرضيا عنه من جانب كل الأطراف إلا بشيء من المرونة فى

التخيل وإلا إذا تجاوزنا مرحلة السكون إلى مرحلة الحركة فى تصورنا لهذين المسرحين.

فالطبيعة بمناظرها التى تحيط بنا هى مسرح من مسارح المجتمع وهى فى نفس الوقت مسرح من مسارح الاقتصاد القومى.. وهى بحكم طبيعتها تبدو ساكنة ومع ذلك فإن تقييم المنفعة التى تعود على الناس منها تختلف باختلاف المؤثرات التى تحيط بهذه المناظر وتحركها.

فزيادة إشباع الراغبين فى المجتمع بهذه المناظر تتوقف على درجة حرارة الجو وسرعة الرياح واتجاهها ودرجة الوضوح للرؤية ومدى إشراقات الشمس أو إضاءات القمر.. الخ.. الخ من العوامل المتغيرة التى تجعل تقييم المنفعة الناجمة عن هذه المناظر الطبيعية تختلف باختلاف هذه العوامل بين حين وآخر فى المجتمع الواحد أو فى نفس الحين بين المجتمعات المختلفة.

كذلك الحال بالنسبة للموارد الطبيعية الكامنة فى باطن الأرض فإن قيمتها تختلف فى حالة السكون عنها فى حالة الحركة شأنها شأن المناظر الطبيعية الكائنة فوق سطح الأرض وتقوم بدورها فى هذا الصدد مجموعة من العوامل الجيولوجية والعوامل الطبيعية والكيمياوية وهى أيضا عوامل متغيرة تنقل الوضع بتغيراتها من حالة السكون إلى حالة الحركة.

فالاجتهاد لا ينتهى عند مجرد الاصطلاح على ماهية المجتمع وماهية الاقتصاد القومى بل إن الاستقرار على التمييز بينهما إن هو فى الواقع إلا بداية الطريق نحو استكشاف الفوارق بينهما وأن هذه الفوارق لا تتوقف على ما نريد أن تخلعه على كل منهما من وظائف محددة أو هياكل نمطية بقدر ما تتوقف على طبيعة الدور الذى يقوم به ممثلو الأدوار فى كل منهما لا فى حالة السكون فحسب بل فى حالة الحركة أيضا.

والحديث عن هذه الأدوار فى حالتى السكون والحركة يجرنا بالضرورة إلى أن نتصور أن الحياة الاقتصادية مليئة بمن قد لا يكون لهم دور يؤدونه أو من يقومون بأدوار عرضية أو ثانوية.. ورغم أننا قد نستطيع أن نستبعد من لا دور لهم من مسرح الاقتصاد القومى إلا أننا لا نستطيع أن نستبعدهم من مسرح المجتمع حيث لا نستطيع مثلا أن نغفل أمر العاطلين العجزة أو الأطفال رغم استبعادنا لهم بعيدا من مسرح الاقتصاد القومى.

معنى ذلك أننا بانتقالنا من دراسات السكون إلى دراسات الحركة إنما نحاول أن نشق الطريق نحو المقارنة بين المجتمع والاقتصاد القومى بما لكل منهما من مكونات - فيما لو أمكن الفصل أو التمييز بينهما - وأن نتعرف على الثوابت والمتغيرات فى كل منهما من خلال تجسيد أوجه التناظر بينهما بغير تعسف.

فما دمنا مُسَلِّمين مثلا بأن الاقتصاد القومى يضم ذوى الأدوار الرئيسية وذوى الأدوار الثانوية وكذلك من لا دور لهم فإن هذا التصور قد يكون هو المنطلق الطبيعى لتصور المجتمع على أن من بين أفراده من قد تخوله ملكاته وتكوينه واستعداده وتطلعاته إلى القيام بالأدوار الرئيسية وأن من بينهم من قد لا يكون أهلا إلا للقيام بالأدوار الثانوية بينما قد يكون من بينهم من لا يستطيع أن يقوم فى المجتمع بدور فعال على الإطلاق.

وغنى عن القول أن مثل هذا الاسترسال الفكرى إنما يهدف إلى تقنين هياكل المجتمع ومكوناته على غرار ما لابد أن يكون قد حدث قديما من استرسال لتقنين هياكل الاقتصاد القومى ومكوناته ومثل هذا الاسترسال سوف يؤدى - إن آجلا أو عاجلا - إلى إرساء قواعد التنمية الاجتماعية على أسس تحليلية واضحة يستفاد منها فى تحديد مواطن الداء فى المجتمع وتشخيص العلل الاجتماعية تشخيصا يستند إلى المقاييس والمعايير الملائمة.

وقد يمكن التغاضى عن بعض الصعاب الفنية والفكرية التى تحول دون الفصل الحاد بين المجتمع والاقتصاد القومى أو بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية إذا نحن اكتفينا بالتحدث عن العملية التخطيطية التى هى بطبيعتها عملية فنية تحتاج إلى بيانات تفصيلية وأساليب تحليلية تخضع لها عملية تخطيط التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على حد سواء.

فالنتائج الناجمة عن هذه التحليلات تلتحم فيها الجوانب الاجتماعية والجوانب الاقتصادية فمثلا إذا كان التعليم الابتدائى يتم تقديمه كخدمة اجتماعية وينبعث أساسا من دوافع اجتماعية لا دخل فيها للبواعث الاقتصادية فإن هذا الاتجاه لا يحول ولا يصح أن يحول دون أن يثمر هذا التعليم ثمارا اقتصادية لم تكن مقصودة أصلا فى العملية التعليمية حتى ولو لم يواصل حامل الشهادة الابتدائية أى دراسة لاحقة بانخراطه فى سلك العاملين ونموه فى هذا السلك عاما بعد عاما. كما أن التدريب المهنى لحملة الابتدائية يؤدى فى النهاية إلى نتائج اقتصادية ملموسة تنعكس على المجتمع فى شكل تصرفات اجتماعية لم تكن أصلا موجودة ولم يتم التخطيط لها ومن هنا يأتى دور التكلفة الاجتماعية وقياسها وكذلك قياس تكلفة الفرصة البديلة وهى مقاييس لها لزومها فى التخطيط بشقيه الاقتصادى والاجتماعى على حد سواء.

والتخطيط الاجتماعى يركز فى توجهه العام على تطوير اتجاهات الناس ومعايير سلوكهم عن طريق التعليم وغيره من الوسائل التى تساعد على تحريك الرغبة فى التنمية الذاتية وبلوغ ما ينشده الفرد لمجتمعه ولنفسه. كما قد يسعى هذا التخطيط الاجتماعى إلى تحقيق نوع من الإصلاح فى التشريعات أو فى سبل الإدارة وتيسير التبادل الفكرى بين أفراد المجتمع كما قد يعمل نفس هذا التخطيط

الاجتماعى على تغيير الأحوال الاجتماعية عن طريق اقتراح بعض السياسات والبرامج التى تؤثر كمًّا وكيفا فيما هو متاح للناس من طيبات، أو خدمات وما يمكن أن يكون فى متناول أيديهم منهما. وجَرِىٌّ بنا أن نعلم أن السعى وراء كل منطلق من هذه المنطلقات يستوجب تكاتف العديد من الكفاءات والتخصصات بما يبرز الصور التشابكية بين الاجتماع والاقتصاد أو بين المجتمع والاقتصاد القومى ويؤكد ضرورة الدراسة والتحليل فى كل مجال من هذه المجالات مما يقتضى - بادئ ذى بدء - التعرف على بعض الأسس والاعتبارات التى يمكن أن تنطلق الدراسة منها ويبنى التحليل عليها بالوسائل المعروفة للتحليل.